

Our Ref:

الرقم : ٢٨٥ / ١٦

Date:

التاريخ : ١٩ / ٢ / ٢٠٢٤

السيد الزميل رئيس الغرفة المحترم

تحية طيبة وبعد،،

نرفق لكم طياً كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/2036 تاريخ 14/2/2024 المتضمن الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية بالجلسة رقم 11 تاريخ 12/2/2024 بخصوص آلية تحويل مبالغ الدعم المخصصة للمشاريع المستفيدة من برنامج دعم أسعار الفائدة.

يرجى التفضل بالاطلاع.

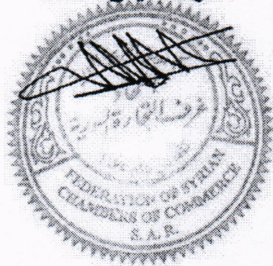
شاكرين تعاونكم واهتمامكم

وتفضلوا بقبول أطيب التمنيات.

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية

بالتفويض

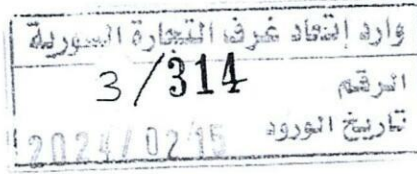
مازن أنيس حماد



٩

غرفة تجارة ريف دمشق
الكتب الواردة
الرقم : ٧٢٨
التاريخ ١٩ / ٢ / ٢٠٢٤

Radia



الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

الرقم: ٢٠٢٤/١٤

التاريخ: ٢٠٢٤/٠٢/١٤

السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
السيد وزير المالية

عطفًا على الكتب التالية :

رقم	١/١٧٧٧٣	تاريخ	٢٠٢٣/١٢/١٩
رقم	٩/٧٣/٨٧٧	تاريخ	٢٠٢٤/٠٢/٠٦

سيناريوهات آلية تحويل مبالغ الدعم المخصصة للمشاريع المستفيدة من برنامج دعم أسعار الفائدة.

استناداً لموافقة اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم ٦٢/ لعام ٢٠٢٢ ورقم ٦٦/ لعام ٢٠٢٣ على تعديل العمل ببرنامج دعم (أسعار الفائدة- الإنتاج المحلي) والمعايير الواجب اتباعها في اختيار القطاعات المستفيدة بالدعم وآلية بناء البرامج وتنفيذها وآلية صرف المبالغ المخصصة في الموازنة العامة لدولة لهذا الغرض وذلك وحتى نهاية العام ٢٠٢٤.

-وعطفًا على ما بيتهه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بأنه تم عقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٤ بحضور ممثلين عن وزارة المالية ومصرف سورية المركزي لمناقشة إمكانية توسيع عدد المستفيدين من البرنامج بما يحقق الهدف المرجو منه. دون أن يتم تركيز الدعم باتجاه عدد محدود من المشاريع الكبيرة كون الاعتماد المرصود مفيد ضمن مبلغ ٢٠/ مليار ل.س. وتم التطرق بالاجتماع للنقاط التالية (جميع البرامج التشغيلية ضمن برنامج دعم أسعار الفائدة تم تصميمها بشكل دقيق- جميع العمليات المتعلقة بتحويل أموال الدعم مضبوطة وفق الاتفاق الاطارى الموقع بهذا الشأن- قد ينشأ عن رفع سقف القروض مؤخرًا بعض الإشكاليات المتعلقة باستحواذ بعض المشاريع الكبيرة على الحصة الأكبر من الدعم- ضرورة إعادة النظر بآلية تحويل مبالغ الدعم المخصصة للمشاريع المستفيدة من برنامج دعم أسعار الفائدة وفق السيناريوهات الآتية:

١- الإبقاء على الآلية المتبعة حالياً في تحويل مبالغ الدعم.

٢- فتح حساب وسيط لهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات تحول إليه وزارة المالية كامل قيم الأقساط المستحقة للمشاريع كدعم عن كامل أعوام القروض الممنوحة ولكن يتم فقط تحويل الأقساط المستحقة ضمن السنة المالية إلى حسابات الهيئة لدى المصارف وعليه يمكن دراسة طرق استثمار هذه الأموال من قبل الهيئة.

٣- قيام وزارة المالية بتحويل مبالغ الأقساط السنوية المستحقة كدعم فقط إلى حسابات الهيئة المفتوحة لدى المصارف مع رصد بقية الأقساط المستحقة عن كامل أعوام القروض الممنوحة بضمانة الدولة باعتبارها التزام مستقبلي على الهيئة.

- وبناء على ما تم مداولته أثناء الجلسة حيال ضرورة تحقيق الغاية المرجوة من البرنامج بدعم وتحفيز القطاع الخاص لتعزيز دوره في العملية الإنتاجية. وباعتباره من أهم البرامج التي تستهدف عملية النمو الاقتصادي ودعم الإنتاج المحلي من خلال تخفيف أعباء التمويل اللازم للانطلاق بالمشاريع المستفيدة. مع وجوب قيام الهيئة بتقييم المشاريع المشملة بالبرنامج وبيان مدى استفادتها منه بحيث يتم التمييز لجهة التخفيض بدعم سعر الفائدة للمشاريع الكبيرة وبحث مسألة وضع سقف لقيمة القروض الممنوحة للمشاريع الكبيرة أو الإبقاء عليه مفتوحاً.

واستناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية بالجلسة رقم ١١ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/١٢ المتضمنة ما يلي:

أولاً- تكلف وزارة المالية ابتداءً من تاريخ صدور هذه التوصية بتحويل مبالغ دعم أسعار الفائدة المستحقة عن كافة أقساط القروض الممنوحة للمشاريع المشملة ببرنامج دعم أسعار الفائدة عن هذا العام إلى حسابات هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات المفتوحة لدى المصارف العاملة في البلد لهذه الغاية، على أن تقوم الهيئة بمراجعة دعم سعر الفائدة للمشاريع المشملة بهذا البرنامج بحدود كتلة الأعباء السنوية المقدرة بمبلغ ٢٠/ مليار ل.س سنوياً.

ثانياً- تقوم وزارة المالية بشكل سنوي برصد الاعتمادات اللازمة للبرنامج المذكور لسداد الفوائد المترتبة على الأقساط المستحقة عن كامل القروض الممنوحة وعن كل عام بعامه، وتحويلها إلى حسابات هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات المفتوحة لدى المصارف العاملة في البلد لهذه الغاية.

ثانياً- تكلف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية-هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بموافقة وزارة المالية في الربع الأخير من كل عام وقبل إقرار الموازنة العامة للدولة بحجم الأعباء المالية المترتبة عن الدعم لأسعار فوائد القروض الممنوحة لكافة المشاريع المشملة بالبرنامج المذكور.

رئيس مجلس الوزراء
المهندس حيدر عنوس

نوافق على توصية اللجنة الاقتصادية
للاطلاع وإجراء المقتضى الأصولي.

رئيس اللجنة الاقتصادية

نسخة إلى: - السادة أعضاء اللجنة الاقتصادية

- مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء.

- أمانة سر اللجنة الاقتصادية محضر رقم ١١

- الديوان العام

- السيد حاكم مصرف سورية المركزي

- السيد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية

- السيد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية

- السيد رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية

- السيد مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات

